

بسم الله الرحمن الرحيم

التأسيس والمؤسسة

"محاضرة الإطار"

أ.د. طه جابر العلواني - رئيس جامعة قرطبة

قاعة رواق المعرفة - مركز الدراسات المعرفية

القاهرة: 11 من شوال 1428 / 23 أكتوبر 2007



تقديم

الأستاذ الدكتور رفعت السيد العوضي

المستشار الأكاديمي

أولاً: تعريف بالأستاذ الدكتور المحاضر:

لقاؤنا اليوم مع أحد رموز إسلامية المعرفة وهو الأستاذ الدكتور طه جابر العلواني، ونستأذن عالمنا الجليل أن نقدم لكم تعريفاً به وبمساهماته العلمية المتميزة من مواليد العراق عام 1935م وتلقى تعليمه قبل الجامعي في العراق ثم شرف بالأزهر الشريف وتخرج في كلية الشريعة والقانون وأتم الحصول على الدكتوراه من جامعة الأزهر عام 1973م.

عمل أستاذًا للفقهِ وأصوله بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وشارك في تأسيس

المعهد العالمي للفكر الإسلامي وتولى رئاسته في الفترة من 1985-1997 وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، أما حاليًا فهو رئيس جامعة قرطبة بفيرجينيا. وإذا كنا نشير إلى بعض إنتاجه الفكري فإن تحقيقه لكتاب المحصول في علم أصول الفقه للإمام الرازي قد أصبح هو التحقيق أو المرجع المعتمد لهذا الكتاب، ومن أبرز مؤلفاته:

1. الاجتهاد والتقليد في الإسلام
2. أدب الاختلاف في الإسلام
3. أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث المعرفة
4. إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات
5. أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها
6. الجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون
7. لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب



8. نحو موقف قرآني من النسخ
 9. لا إكراه في الدين: إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم
- بالإضافة إلى الكثير من المؤلفات باللغة العربية واللغات الأخرى.

يستحق عالمنا الجليل أن نعرف به بأكثر مما تقدم

ولكن نستسمح في هذا التعريف المختصر لسببين، الأول مقتضى الحال حتى نترك وقتًا ملائمًا لنسمع منه موضوع المحاضرة والثاني أن الكثير منا قرأ له والتقى معه وهذا أتاح له معرفة بعالمنا الجليل.

ثانيًا: تعريف بالموسم الثقافي:

محاضرة اليوم نفتح بها الموسم الثقافي لمركز الدراسات المعرفية للعام 1428 / 1429هـ- 2007 / 2008م وهذا هو الموسم الثقافي الخامس الذي يعقده هذا المركز. واهتمامنا بالموسم الثقافي لأنه يتيح قيام حوار علمي مباشر بين المفكر والمهتمين بعلمه وكذلك المهتمين برسالة هذا المركز. ولأهمية الموضوعات التي تناولتها المواسم الثقافية وكذلك لتوسيع دائرة الانتفاع بها فإن المركز بدأ في الإعداد لطباعة محاضرات المواسم الثقافية السابقة، وندعو الله أن نتيح لكم بعضها في هذا الموسم.

ثالثًا: تعريف بموضوع الموسم الثقافي لعام 1428 / 1429هـ - 2007 / 2008م:

بناء على حوارات عميقة في هيئة مكتب مركز الدراسات المعرفية وقع الاختيار على موضوع المؤسسة ليكون موضوع الموسم الثقافي لهذا العام، وقد اعتمدت رئاسة المعهد العالمي

للفكر الإسلامي هذا الاختيار. الأسباب التي جعلت هيئة المكتب تختار هذا الموضوع متعددة وكلها تصب في دور المؤسسة في تأطير التقدم؛ لم يوجد تقدم بدون تأطير مؤسسي، والمجتمعات المتقدمة الآن مؤطرة مؤسسيًا، وهذا يجعلنا نستنتج أنه بدون تأطير مؤسسي لن يوجد تقدم. واستكمالاً للتعريف بموضوع هذا الموسم فإنه يشارك فيه عدد من كبار المفكرين المشغولين بهموم الأمة والمشتغلين بالكتابة في الإسلاميات.

رابعاً: التعريف بمحاضرة اليوم:

محاضرة اليوم هي المحاضرة الافتتاحية لهذا الموسم. وقد اختارت هيئة مكتب مركز الدراسات المعرفية قصداً وعمداً أن يكون افتتاح الموسم الثقافي بهذا الموضوع "التأسيس والمؤسسة: محاضرة الإطار".

وأن يكون الذي يفتتح هذا الموسم هو العالم الجليل الأستاذ الدكتور طه جابر العلواني رمز من رموز إسلامية المعرفة ورمز من رموز الدراسات القرآنية الحديثة. وأخيراً لا أعطي لنفسي الحق أن آخذ من الوقت أكثر من هذا فقد جئنا لنسمع من الأستاذ الدكتور طه جابر العلواني في موضوع "التأسيس والمؤسسة: محاضرة الإطار" ندعوه أن يتفضل مشكوراً بالحديث إليكم ومعكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التأسيس والمؤسسة

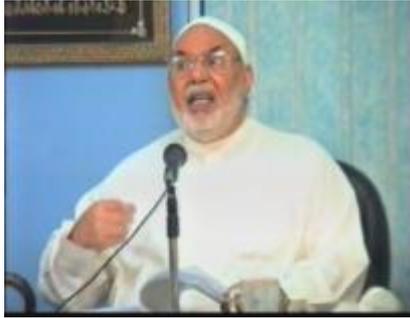
"محاضرة الإطار للموسم الثقافي"

أ.د. طه جابر العلواني

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, نستغفره ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه واهتدى بهديه, واستند بسنته إلى يوم الدين.

ثم أمّا بعد فإنّ كل أنواع الشكوى في المحيط الإسلامي تبدأ أو تنتهي بالشكوى من فقدان مفهوميين أساسيين, هما: "مفهوم المنهج والمنهجية" و"مفهوم المؤسسة والمؤسسية" وغياب مضامين هذين المفهوميين عن الحياة الإسلامية,



وممارسات المسلمين. وينسب الكثيرون سائر وجوه الفوضى وغياب التخطيط المستقبلي, والقصور في الأداء, وفقدان الإستراتيجية, والارتباك في اتخاذ القرارات, أو اتخاذ القرارات بشكل مرتجل وغير موضوعي, وفشل خطط التنمية, والإصلاح

الإداري, وتراجع كل محاولات النهضة والتقدم؛ كل ذلك يردّه الكثيرون إلى فقدان "المؤسسة والفكر المؤسسي". وقد يضيف البعض إلى ذلك انتشار الرشوة والمحسوبية والتحيز إلى تلك الأمور التي يعتبرونها معوقات النهضة, وتجاوز الأزمات.

ولاشك أن لكل ما ذكر نصيباً من الصحة. و"المؤسسة والمؤسسية" وقاية من النزعات الفردية والممارسات التي تفتقر إلى الحيدة والموضوعية, وأقرب إلى تحقيق الانضباط والنظام والعدالة. وقد تحدث آثاراً جيدة في شيوع وترسيخ الروح الجماعية, والتآلف والمودة, وتقليل سلبيات المشاعر الفردية من الأثرة وحب الذات والمحسوبية وما إليها.

ولكننا في حاجة إلى تحديد نوع المؤسسات التي تشتد حاجتنا إليها، إذ أن المؤسسات أنواع: فهناك مؤسسات ترتبط بـ"الحكومة" فالحكومة تحتاج إلى مؤسسات تعتمد عليها في تنفيذ سياساتها، وتحقيق برامجها. وقد تعتمد إلى تغييرها أو تطويرها أو إلغائها بعد انقضاء الدواعي لإيجادها وتأسيسها؛ وهذه المؤسسات أشبه ما تكون بالمؤسسات غير الثابتة التي تنشأ في حالات الطوارئ، والظروف الاستثنائية.

وهناك مؤسسات دولة تنشأ لتلبية حاجة الدولة. وتختلف مؤسسات الدولة عن مؤسسات الحكومة بكونها أقرب إلى الثبات والاستمرار. ويغلب عليها كذلك السعة والشمول لتكون قادرة على خدمة جوانب ومكونات الدولة كلها. فهي بذلك أوسع من مؤسسات الحكومة وأكثر رسوخاً وأدوم.

والقرآن المجيد نزل ليؤسس أمة تكون "أمة الأمم" أو "الأمة القطب" التي تستطيع أن تستقطب العالم -كله- حول مجموعة من الأهداف والقيم بحيث تجعله عالماً قادراً على تحقيق غاية الحق من الخلق، عالماً تهيمن عليه القيم العليا: قيم "التوحيد والتزكية والعمران" عالماً إنسانياً يفى بـ"العهد الإلهي"، ويؤدي مهام "الاستخلاف" في إطار من "الأمانة" وإدراك لطبيعة "الابتلاء" وانتظار "الجزاء الإلهي".

عالم لا يسمح ببقاء أي جزء منه في الظلام والظلمات؛ ومن تلك الظلمات



عبادة العباد، واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان. والعالم الذي سعى القرآن العظيم لبنائه، هو عالم يكون الناس -جميعاً- فيه عباداً لله ﷻ وحده. ولإخراجهم من ظلم الناس بعضهم بعض أو تظالمهم إلى عدل الإسلام. ومن سائر أنواع الضيق والنهايات إلى امتداد الحياة وسعة الدنيا والآخرة.

ومن هنا فإنّ "الفكر المؤسسي" الذي عمل القرآن على إرساء دعائمه لم يربطه بحكومة أو بدولة، بل ربطه بـ"الأمة القطب الوسط الخيرة الشاهدة على الناس المؤمنة بالله الواحد الأحد، الآمرة بالمعروف، الناهية عن المنكر". فكل مؤسسة من

المؤسسات صغرت أم كبرت ينبغي أن تكون جزءاً فاعلاً في منظومة "الأمة" تؤدي دورها بتناغم وانسجام وفاعلية انطلاقاً من "شرعية الأمة ومرجعيتها" التي تحدّد لكل مؤسسة دورها في تحقيق أهداف الأمة وغاياتها. وهي تدور حول الأمة وفي إطارها حيث دارت. وتوجد حين توجد تلبية لحاجات الأمة:

فبعضها يمكن أن يعد من "المؤسسات الضرورية" إذا تعلّقت بضروريات الأمة مثل وجودها، وحدودها وأمنها واستقرارها وأهدافها العليا، وبعضها يمكن أن يندرج في الأمور التي تعدّ في مستوى "حاجيات الأمة" التي لا ترقى إلى مستوى "الضروريات" لكنّها حاجات لا يقبل التفريط بها، أو التهاون في المحافظة عليها بحال. والأمة تجد حاجة بمستوياتها المختلفة لإقامة المؤسسات القادرة على تلبية وتدعيم تلك الحاجات، والمحافظة عليها.

وهناك كماليات وتحسينيات قد تأخذ المؤسسات التي تقوم عليها هذه المرتبة. وقد ترقى إلى مستويات أعلى مثل تلك المؤسسات التي تقوم على ترقية وحماية "الذوق العام" وإنتاج الفنون والآداب التي تبني الذوق الإسلامي، وتنمّي المشاعر الطيبة التي لا يستغنى عنها لتنمية الدواعي الخيرة، والدوافع النبيلة لدى الأجيال.

وحيث اختزلت بعض الفتاوى معظم الفنون والآداب إلى مستوى فتوى تحرّم وتحل فقط هبط الذوق العام، وسادت مشاعر القسوة والغلظة والفضاضة التي قادت إلى كثير من الانحرافات وجفاف الحياة، وفات كثيراً من أولئك المتصدّين لتلك الفتاوى امتنان الله ﷻ على داود عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ (سبأ: 10) وامتتانه على سليمان عليه السلام بقوله: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْراً وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ (سبأ: 13) ولا يمتن الله على أنبيائه بما هو محرّم أو مكروه.

وهناك مؤسسات محرّمة أو ضارّة أو ممنوعة، لا ينبغي أن تقام بأيّ حال من الأحوال، مهما كانت الأسماء التي تعطى لها؛ فإنّ الله ﷻ قد أمر بهدم "مسجد الضرار" في كتابه العزيز، فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِراراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ

يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿ (التوبة: 107) فالتسمية -هنا- "مسجد" لم تعد مؤثرة وقد فرغ المسجد من سائر مضامينه فصار "ضراراً" وحقيقة المسجد نفع الأمة في بنائها ووحدتها وإعلاء قيمة التوحيد فيها، وتزكية الناس وتطهيرهم وتعليمهم الكتاب والحكمة. وجمعهم -دائماً- على كلمة سواء. فإذا صار المسجد مؤسّسة لتعليم الكفر، والتفريق بين المؤمنين، ومثابة لأعداء القيم القرآنيّة فلن ينفع في ذلك اسم المؤسّسة ولا الإعلانات أو البرامج المعلنة لها حتى لو أقسم أصحابها الأيمان وأعطوا العهود على حسن النوايا والحرص على قيم الحق والخير والجمال.

الاجتهاد المعبر في صناعة المؤسّسات:

هناك نزعات تقليد قد تدفع البعض إلى استيراد مؤسّسات صنعت في بيئات أخرى لتلبي حاجات معيّنة لتلك المجتمعات. وهذا النوع من المؤسّسات المنقولة على مستوى التقليد لا يمكن أن يؤدي في خدمة



المجتمعات التي تستزرع أو تستتبت تلك المؤسّسات في المجتمعات التي أنشأتها. ولذلك فإنّ المؤسّسات لا بد أن تتشبه الأمة وفقاً لاجتهادات ودراسات شاملة تبيّن وتؤكد مدى الحاجة إليها، والثغرة التي سوف تسدّها هذه

المؤسّسة في الكيان الاجتماعيّ للأمة وفقاً لما ذكرنا. فالمؤسّسات لا تنشأ لتلبية نزعات فرديّة، أو هوايات شخصيّة، بل لا بد أن تلاحظ في تأسيسها "الأمة" بكل مقوماتها وعناصرها ومتعلقاتها. فالأمة بقطع النظر عن مواقع كل منها مثل ركاب سفينة واحدة: اختصاص أيّ من أبنائها أو مكوناتها بموقعه لا يعطيه الحق في أن يتصرّف في الموقع الذي هو فيه كما يشاء؛ لأنّ الخرق أو التصرّف السيئ يؤدي بركاب السفينة -كلّهم- وبالسفينة ذاتها. ولذلك فإنّ أيّ شيء ذي تأثير في سفينة الأمة أو ركابها لا بد أن يخضع لدراسات جادّة تضعه في مستوى من المستويات التي ذكرناها آنفاً، وذلك لا يمكن اكتشافه بدون اجتهاد معتبر من أهله، قائم على دراسات جادّة شاملة مستوعبة. والتقليد في نقل المؤسّسات لا يسمح بذلك.

إنَّ الأُمَّةَ تحتاجُ مؤسَّساتٍ لمرحلة التكوين والبناء وقد تكفل اللهُ ﷻ بتوفيرها لهذه الأُمَّة فكانت ثلاثة دعائم إلهية هي: النبيُّ الرسول والقرآن المجيد، وحملة رسالة الإسلام الأوَّلون. وهناك مؤسَّسات لتدعيم البناء وحفظه، ومنحه عوامل البقاء ودرء عوامل الهدم عن الأُمَّة. وهناك مؤسَّسات لتمكين الأُمَّة من أداء دورها المناط بها، وتحقيق أهدافها ومقاصدها. وتوفير مقومات رقيِّها الدائم، ونمائها. فالفكر المؤسَّسيُّ الذي يضعه القرآن ينتظر منه أن يدور في هذه المحاور الأساسيّة ليتمكن من توفير "مؤسَّسات الأُمَّة".

المعنى والمفهوم:

وردت مادة "أس.س" في القرآن المجيد في عملية "البناء" "أسَّس بنيانه..." أي جعل له أساً وهو قاعدة البناء التي يبنى عليها. ويقال: "أسَّ وأساس" وجمع "الأسَّ" "إساس" ويجمع على "أسس". وإذا أضيف "أس" إلى الدهر فقيل: "على أسَّ الدهر أريد به وجهه" و"البنيان" و"البناء" اسم لما يبنى فوق "الأساس" معتمداً ومستنداً إليه.

وأول مؤسسة عني القرآن بإرساء دعائمها للبناء عليها وجعلها قاعدة ومنطلقاً لسواها كانت "الأسرة" التي اعتبرها الإسلام المؤسسة القاعدة التي يقوم بناء "المجتمع



والجماعة والأُمَّة" عليها فكأنه أسس عليها لشبكة العلاقات التي تقوم هذه الكيانات -كلها- عليها. وجميع الموجهات والمؤشَّرات والتشريعات ذات العلاقة بالأسرة تندرج تحت مبدأ بناء "المؤسسة الأم" أي: الأسرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13)، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1). وعلى أساس من الأسرة بوصفها "المؤسسة الأم" ترسَّى دعائم المؤسسة الأكبر وهي "الأُمَّة".

قبل اكتشاف مفهوم "الأمة" ذهب الإنسان في اتجاهات شتى في ظروف تاريخية مختلفة بحثاً عن بدائل أخرى للتجمع المؤسسي منها "مؤسسة القبيلة" و"الشعب" و"الطائفة" و"الفرقة" ثم ارتقى الإسلام بالبشرية إلى صيغة "الأمة" وهي الصيغة الأمثل التي تتسجم مع إنسانية الإنسان وأدواره المتنوعة في الحياة، ولا تشاركه بقية المخلوقات فيها وإن أطلق القرآن المجيد



عليها لقب "أمة" ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام: 38) وقوله ﷺ بناءً عليه وبياناً له: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَأَقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ»⁽¹⁾.

وقد حرص الإسلام على أن يستوعب سائر أنواع العلاقات ومختلف الشبكات التي تتصل بها في دائرة الدين ليضبط حركتها ويقيمها على أقوى الدعائم الإيمانية والأخلاقية.

ولذلك فقد عني القرآن المجيد بربط شبكة العلاقات في "المؤسسة الأم" وفي سائر المؤسسات القائمة عليها بمنظومة القيم التي عمل على إرساء دعائمها بمستوياتها المختلفة فأعلاها القيم والمقاصد القرآنية العليا وهي "التوحيد والتركية والعمران" وعليها بنيت أوصاف الإيمان والكفر والنفاق والهدى والضلال والاستقامة والانحراف وما إلى ذلك.

(1) رواه أبو داود، حديث رقم (2847). وسبب ذكر الكلب الأسود البهيم ولقد رسخت الثقافة الشفوية التي صاغها يهود أن في الجزيرة الغربية كانت قد رسخت في الأذهان: الكلب الأسود ممسوخ عن "الجن" وقادر على التشكل بأشكال مختلفة، ومنها الشكل الآدمي، وتكونت تقاليد فاسدة في التعامل معه بناءً على ذلك، وإذا صح الأمر النبوي بقتله فليبين أنه مخلوق ضعيف لا ينفع ولا يضر. فهي بمثابة تكسير الأصنام لبيان عجزها وكونها مجرد أحجار لا تضر ولا تنفع. ولا تستطيع هذه الكلاب التشكل بالشكل الذي تريد كما زعمت تلك الثقافة.

فلا غرابة بعد ما تقدم أن يمنح القرآن المجيد إبراهيم عليه السلام لقب "أمة" فيقول: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (النحل: 120) وذلك لأنه قد توافرت فيه عليه السلام الصفات والشروط والمؤهلات التي تُمكن من إقامة أمة بناءً عليها.

والقرآن المجيد مليء بالموجهات نحو بناء المؤسسات الوسيطة والأخلاقيات الأساسية لبناء ودعم واستمرار "المؤسسة الأم الكبرى" ألا وهي "الأمة" وتشريعاته كلها في المأكل والمشرب والمعاملات والنكاح والجنایات وقواعد الأخلاق والسلوك كلها انبثقت عن تلك المنطلقات لبناء المؤسسة الكبرى وترسيخ دعائمها بالمؤسسات الصغرى والوسيطه لتصبح الأمة في النهاية بنياناً مرصوفاً لا يخرق ولا يتزعزع ولا يأتيه الخلل من أي جانب، فلا غرابة أن يأتي وصف المؤمنين بالبنيان المرصوص فيقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُيُوتٌ مَّرْصُوصَةٌ﴾ (الصف: 4) ويصف بنيان الآخرين بالريبة والخلل كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُيُوتَهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: 110) وفي كل ذلك تنبيه إلى أن "أمة الخير" إنما تبنى بنياناً وتشاد بناءً كما أن أمم الشر تبنى كذلك وفي التنزيل ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ (النبا: 12). وما لم تكن "الأمة" بنياناً يبينه الله ﷻ ويؤلف بينه فإنها لن تستطيع أن تقوم بمهام الشهادة على الناس أو تتصف بالخيرية والوسطية وتؤدي الدور العمراني المنوط بها.

من هنا نستطيع أن نلمس أن "فكرة المؤسسة" منذ بدأ نزول الوحي كانت بمثابة الروح الشائعة في الإسلام كله عقيدة وشريعة ونظماً وممارسة حياتية فما من شيء إلا ونستطيع أن نلمس هذا الجانب فيه بشكل واضح بارز من التصور والمعتقد إلى العبادة والمعاملة ونظم الحياة. وكل التشريعات المتعلقة بالفرائض العينية والكفائية نستطيع - عند التحليل - أن نجد فيها جوانب التأسيس فإما أن تبنى على غيرها كالإيمان والعقيدة وإما أن يبنى غيرها عليها.

وفكرة "المؤسسة" ومبدؤها في الإسلام لم تأت لتنظيم شأن إداري فحسب أو الخروج من دائرة الفردية وما يعترها، بل من أجل تنظيم الحياة كلها.

من هنا يتضح أنّ مفهوم "المؤسسة" في الإسلام مفهوم أصيل، له منطلقاته وقواعده وغاياته والطرق والمناهج الإسلامية الخاصة ببنائه مما يجعل من "مفهوم المؤسسة" مفهوماً يعني: أنها هيئة وشخصية معنوية أو حسية لها أسس وقواعد ونظم وضوابط. وتترتب عليها بهذا الاعتبار واجبات، كما أنّ لها حقوقاً. وأنّها ترتبط في ذلك كله بضوابط موضوعية هادفة تحميها من أن يكون دورها سلبياً. ذلك لأنّ المؤسسة كما يمكن أن يكون دورها إيجابياً يمكن أن تكون لها أدوار سلبية على الأفراد أو على المؤسسات الأخرى. وقد تضع في بعض الأحيان بينها وبين الأفراد والمؤسسات الأخرى حواجز حقيقية أو اعتبارية لأنّها هيئة قد يشعر -في بعض الأحيان- بناتها أو المشاركون فيها أو المستفيدون بها بنوع من الاختصاص يحملهم على نوع من النظرة الضيقة التي تجعلهم يحيطون مؤسستهم بكثير من وسائل الحماية والتحسين التي قد تعزلها عن التفاعل الجاد والإيجابي مع المؤسسات الأخرى فتفقد قدرتها على أداء دورها بشكل سليم في تكريس بناء "المؤسسة الأم" وتدعيمه.

المؤسسة في الفكر الحديث:



اقتترنت فكرة إنشاء المؤسسات أو "المأسسة" بالحياة المدنية وذلك بعد أن ظهرت بعد عصر الأنوار في الغرب بدايات الثورة العلمية بعد العقلية ثم الصناعية وما إليها وبدأت أوروبا تواجه تحديات شديدة الخطورة، فالأفكار الليبرالية المطروحة أدت إلى تكريس وتدعيم "الفردية" بكل ما تؤدي إليه من

إيجابيات وسلبيات حادثة أو متوقعة. وفي الوقت نفسه كانت الهجرة من الريف بعد الثورة الصناعية قد فرضت تغييراً جذرياً في نظم العلاقات بين الناس، ففي مجتمع القرية والريف تسود علاقات "القراية والطبقية والجوار" وما إليها أمّا في المدن الكبرى حيث المصانع التي ينتقل إليها أبناء الريف فإنّ شبكة أخرى مغايرة من العلاقات تسود فيها مثل العلاقات بين العامل ورب العمل، وبين مالك المصنع والعاملين فيه مما يفرض تطورات هائلة في العلاقات والنظم أدت في الآخر إلى إعادة النظر في شبكات العلاقات المختلفة على مستوى الأسرة وسائر المستويات الأخرى الكبيرة،

وفرضت التطورات الاقتصادية والصراعات التي كانت تحدث بين العمال وأرباب العمل على الناس البحث في صيغ جديدة للعلاقات والروابط فنشأت في أوروبا "فكرة المؤسسة" باعتبارها وحدة اقتصادية. ثم انبثقت أفكار تشكيل النقابات والأحزاب والمجموعات والهياكل التنظيمية الأخرى لتمارس بها ومن خلالها عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه والاتصال واتخاذ القرار والقيادة والبحث عن صيغ تؤدي إلى التفاعل بين المكونات والتداخل بينها لتحقيق الأهداف.

ومن هنا وجدنا أنّ هذه الأفكار قد تطورت لتنعكس في المجال السياسي بحيث يكون لأصحاب رؤوس الأموال "مؤسسة" تأخذ شكل "الحزب السياسي" وللعمال مؤسسة أخرى تأخذ شكل "الحزب السياسي" كذلك. وما يزال النظام الأمريكي وكذلك الأوروبي خاضعين لهذا التوجه فأنت تجد على الدوام في معظم البلدان الأوروبية حزبين يتداولان السلطة، جمهوريين وديمقراطيين في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، ومحافظين وعمال في حالة بريطانيا وهكذا، وقل أن تسمح التقاليد المؤسسية التي قامت عليها هذه الأحزاب بوجود أحزاب فاعلة أخرى خارج هذا الإطار، أو خارج هذه الدائرة والمنتبّع لتاريخ هذه البلدان يستطيع أن يرصد الكثير من الحالات التي لم تسمح طبيعة النظم فيها بوجود حزب ثالث. ثم تطور التفكير الاقتصادي لإيجاد وحدات اقتصادية تقدم أوجهاً متنوعة من الخدمة في تلك المجالات: فهناك مؤسسات خدمية تقدم خدمات مّا، وهناك مؤسسات تجارية تتخصص في سلعة أو مجموعة من السلع، وهناك مؤسسات صناعية. وكل تلك المؤسسات تعتمد على أساليب إدارية تعمل على تحقيق أهدافها بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين.

وكل تلك المؤسسات لا تنشأ من فراغ ولكنها تتأثر ببيئتها التي تمدّها بالموارد وتستفيد من خدماتها وما تقدمه. وهذه البيئة بحكم هذه العلاقة قد تضع على المؤسسة أو ترفع كثيراً من القيود؛ ولذلك حينما تدرس أي مؤسسة فلا بد لدارسيها من دراسة البيئة المؤسسية التي تتكون عادة من شقين: هما البيئة الداخلية للمؤسسة، والبيئة الخارجية لها.

ولكي لا تكون المؤسسة مثل "القبيلة أو الطائفة أو الفرقة" في انحصارها وإمكان وقوعها في احتمالات التحيز في قراراتها فإنها تكون عادة مركبة فلا تطلق كلمة "مؤسسة" إلا على المركبات. فهناك المركبات من الأفراد والمجموعات والهيكل التنظيمي التي تمارس فيها بعض العمليات الإدارية مثل: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والاتصال واتخاذ القرار والقيادة وكل الأمور التنظيمية التي من شأنها أن تحقق بين تلك المركبات والأجزاء تداخلاً يحقق أهداف المؤسسة ضمن بيئة أكبر من بيئتها الداخلية وتلاحظ فيها جملة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية المختلفة التي لاشك أنها تؤثر فيها وتتأثر بها كذلك.

السمات الأساسية للمؤسسات:

أما المؤسسات الإسلامية التي أشرنا إلى أنها مؤسسات تدور حول "المؤسسة الكبرى الأم" التي هي "الأمة" فإنها قد وضعت لها قواعد في الكتاب الكريم وأوضحت جوانبها تطبيقات الرسول الكريم ﷺ المنبثقة في سيرته وسلوكه وسياساته وفتاواه وأفضيته وأحاديثه نستطيع أن نستخلص منها المؤشرات التالية:

أولاً: أن هذه المؤسسات كيانات فرعية ضرورية ينبغي أن تستحضر على الدوام قواعد ومبادئ وأهداف وغايات وقيم "المؤسسة الأم" بكل ما تحمل من رؤية كلية مشتركة ونموذج معرفي رابط مشترك، ومنهج هادف يتغيى تحقيق تلك الذات المتمثلة بـ"الأمة" ولذلك فقد كانت المؤسسات التي قامت في المدينة المنورة قبل الفتوحات هي مؤسسات طوعية انبثقت عن إرادة ذاتية، ومنها "مؤسسة أهل الحل والعقد" والقضاء والتجنيد والجهاد فكل تلك الهيئات أو المؤسسات قد تكونت بطريقة التطوع والاحتساب. حتى أن الخليفة الأول خرج في اليوم التالي لاختياره خليفة إلى السوق ليمارس العمل الذي كان يمارسه من قبل ليكسب قوته وقوت عياله حتى قال له المسلمون: "لا يصلح هذا عليك أن تتفرغ" وأجروا له ما يجعله في غنى عن الصفق في الأسواق لطلب الرزق. وفي عهد عمر بن الخطاب وبعد الفتوحات عرفت "الدواوين والقيود والسجلات" التي وجدت "الأمة" أنها بحاجة إليها واستمرت تلك البدايات بالاتساع والتراكم والتشكل المتطور في ذلك الإطار الأساس. وسوف

نكتشف الفروق الدقيقة عند التأمل بين المؤسسات التي تنبثق عن "فكرة الأمة" والمؤسسات التي تنبثق عن "الدولة" بمفهوم الدولة الحديث. فالمؤسسات التي تنبثق عن الأمة إضافة إلى السمات المتقدمة. فإن الأمة ووحدتها وغاياتها وأهدافها تتسم بكثير من الثبات في الأصول والتطور في الإجراءات بناءً على ثبات مفهوم "الأمة" ورسوخه، أمّا مؤسسات الحكومة أو الدولة الحديثة فإنّ الثبات في الأساس لا يتحقق إلا بشروط إضافية.

ثانياً: إنّ هناك اختلافاً كبيراً بين المؤسسات أو الهيئات المنظمة التي يؤسسها مجتمع متحرك نام شيئاً فشيئاً وفقاً لاحتياجاته وبين أشكال تنظيمية تنبثق عن فلسفة تنظيمية محدودة بهدف استكمال شكل تنظيمي أو سد ثغرة فيما يعدُّ فراغاً تنظيمياً تشتد الحاجة إلى ثباته أو ما يعطيه هيكل المؤسسة من قواعد الثبات. فالمؤسسة الإسلامية هي مؤسسة تنبثق عن حاجة لمستها الأمة وخدمة حصل الوعي بضرورة توفيرها. ف"مؤسسة الحسبة" في عهد عمر بن الخطاب نشأت عن الإحساس بأنّ الأسواق مكان يمكن أن ينسى البعض فيه المبادئ والأهداف الكبرى التي ينبغي أن تكون حاضرة لدى الباعة والمشتريين عند تداول الطيبات فتظهر ظواهر سلبية تؤثر سلبياً في كيان "المؤسسة الأم" مثل الطمع والجشع وحب المال والمصلحة الفردية وتقديماً على المصلحة الجماعية. والغش والاحتيال وما إلى ذلك فلا بد إذاً من وجود مؤسسة تعمل على حماية الأهداف والمقاصد العليا للأمة من تلك الظواهر السلبية فلنكن "الحسبة" هي المؤسسة الوسيطة التي تعمل على امتصاص تلك السلبيات وتجاوزها وتذكير الناس الباعة منهم والمشتريين بالواجبات والحقوق. وتذكرهم وظيفة المال والمبادئ الأساسية لهذه الوظيفة مثل مبدأ "أنّ المال مال الله وأنّ الناس مستخلفون فيه وأنه بحكم كونه مال الله ﷻ فهو مال فيه حقوق للجميع تنظّم وفقاً لتشريعات وتوجيهات المالك الحقيقي ﷻ".

وحين تنشأ في المجتمع الحاجة إلى وجود مؤسسات ذات نفع عام وثواب أخرويّ متصل وأناس أختيار لديهم رغبة في أن تستمر أعمالهم الخيرة في عطائها حتى بعد وفاتهم تقوم "مؤسسة الوقف"، فيأتي عمر إلى رسول الله ﷺ ليسأله عن

رغبته في أن يقدم أحسن ما كان يملك آنذاك للأمة والمجتمع⁽¹⁾ لتصبح ذات نفع عام ولا ينقطع أجره وثوابه عند موته فيوجه رسول الله ﷺ إلى إنشاء "مؤسسة الوقف" التي كان لها آثار في غاية الأهمية في حماية الحضارة الإسلامية وتحقيق أهداف "المؤسسة الأم". ولم يغب عن العقل المسلم مبدأ الحاجة إلى الرقابة الذاتية وتتبع بذور الانحرافات في حركة المجتمع ومحاولة احتوائها أولاً بأول فهناك الضمير الفردي الذي لم يعهد إليه بفرض الرقابة الذاتية على الفرد فقط، بل هو مطالب بأن يمارس في الوقت ذاته نوعاً من الرقابة الجماعية على حركة المجتمع، ولذلك شعرت الأمة بضرورة وجود "مؤسسة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" تستوعب طاقات الأفراد وتنظم هذه المؤسسة وتوظف جهودها بأفضل شكل ممكن إذ لو لم يحدث ذلك فإن هذه المهمة التي عدها كثير من العلماء الركن السادس من أركان الإسلام قد تفشل في تحقيق أهداف الأمة منها، بل قد تنجم عن الممارسات غير المنضبطة سلبيات أخرى كثيرة.

ثالثاً: لا يفوتنا ونحن نتحدث عن الإطار النظري المشرق للمؤسسة أن نشير إلى أن هذا الفكر المنير والأسس والقواعد الفاعلة لم تجد في التطبيق الواقعي الفرص الكاملة لتتبلور المؤسسات الإسلامية كلها وفقاً لها. وهنا لا بد أن نشير إلى أن اضطراب الفكر السياسي بعد الفتنة الكبرى وقتل شهيد الدار الخليفة الثالث وما تلا ذلك تم استشهاد الخليفة الرابع وما ترتب عليه والآثار السلبية التي حدثت نتيجة تلك الظروف وضغوطها وفك الارتباط بين "مؤسسة أولي الأمر منكم" وانتعاش التوجهات القبليّة والشعوبيّة قد اعترض المسار التاريخي لتكوين الفكر المؤسسي

(1) أخرج البخاري أنّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ قَالَ «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْفُرَيْ، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ. حديث رقم (2737 و 2772). وأخرجه مسلم حديث رقم (4311)، كما أخرجه أبو داود حديث رقم (2880)، والترمذي حديث رقم (1431).

وتجذيره في الواقع وألقى ببعض الظلال السلبية على تلك المسيرة، وهنا بدأ ظهور توجهات لا تتصل بشكل عضويّ بأهداف "المؤسسة الأم أعني الأمة" فبرزت مدارس مذهبية وطرق صوفية وتيارات ثقافية وتكوينات جغرافية ثم الجماعات الإسلامية المعاصرة لتشق سبيلاً آخر منفصلاً - مع اتصال ضعيف - بحبل "المؤسسة الأم" "الأمة".

ولو أن هذه المؤسسات بقيت على اتصالها ب"مبدأ الأمة" تنمو وتتسع وفقاً لاحتياجاتها لما حدث ذلك أو لأمكن امتصاص السلبيات وتلافيها.

هنا تبدو الحكمة الإلهية البارزة الكبرى في تصنيف الناس إلى أصناف ثلاثة كما في سورة الفاتحة وفي مقدمة سورة البقرة وغيرها، فهو تصنيف يتعلق بأمر يملك الإنسان قدرة على الاختيار فيها مثل "الإيمان والكفر" ويمكن إيجاد ترابط بينها وتداخل. ولو أخذنا بالتصنيف الذي ساد في أوربا بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال فإن المساحة بينهما لا تسمح بالتداخل ولا بد من استمرار التمايز. ولذلك كانت الظاهرة الحزبية التي أشرنا إليها في كل من أمريكا وأوروبا.

رابعاً: نستطيع القول: إنّه بالرغم من ذلك -كلّه- بقيت مكونات الفكر الإسلامي تحتفظ بكثير من السمات التي تستطيع أن تستوعب كثيراً من إيجابيات الفكر المؤسسي لدى الآخرين وتجاوز سلبياته إذ لا يزال الفكر الإسلامي قادراً على التمييز وإدراك الفواصل بين مؤسسات يمكن أن تؤدي إلى التشتت، وتعود على الأصل بالنقض. ومن قواعدنا المعروفة: "رفض الفرع الذي يمكن أن يعود على أصله بالنقض"، ولذلك لا بد من الالتفات إلى أنّ أية مؤسسة يكون انفصالها عن جسم الأمة بشكل قد يؤدي إلى الافتئات عليها مؤسّسة تحتاج إلى تعديل وهذا لا يعني رفض استقلال المؤسسات أو إفقادها هذا العنصر، بل ربط المؤسسات كلها بمرجعية مشتركة بحيث لا يكون هناك مجال لحدوث تلك الظاهرة السلبية -التي أشرنا إليها- وهذه المرجعية تتمتع بقدرة فائقة على توحيد الرؤية في إطار العقيدة وبناء الثقافة المشتركة في إطار الفقه والتشريع وكذلك إيجاد الهياكل التنظيمية في ظل خصائص ومقومات التصور الإسلامي للمؤسسة الأم "الأمة" ودورها العالمي في الشهادة، واتّصافها بالعدالة والخيرية والوسطية.

خامساً: هناك أمور جرى التنبيه إليها والتكليف بها ولكنها لم تأخذ شكل المؤسسة في الخبرة التاريخية الإسلامية وكان ينبغي أن تأخذ هذا. ف"الشورى" فريضة إسلامية تمثلت في عصر الشيخين وست سنوات من خلافة عثمان رضي الله عنه ب"مؤسسة أهل الحل والعقد" وكان من الممكن تطوير هذه المؤسسة وتدعيمها بحيث تستوعب مبدأ الشورى وتطور الآليات والإجراءات المطلوبة لتفعيل هذا المبدأ في ضمير الأمة وواقعها، لكن المؤسف أنها لم تأخذ شكل المؤسسة كما أخذ ذلك "القضاء والوقف" وكذلك المؤسسات السياسية بما فيها "مؤسسة الخلافة" فإنها لم تأخذ حظها من التأسيس والبناء على قاعدة "الأمة" فبرزت سلبيات منها زعم من زعم أن الأخذ بمبدأ بقاء الخليفة مدى الحياة وحقه في تعيين ولي لعهد أو أكثر خوف الفتنة والوقوع في حالة ما يعرف اليوم بالفراغ السياسي أمور مقبولة، وفي ذلك مجال للنظر كبير، ولذلك وجدنا أنفسنا قد سقطنا في الفتنة ولو أن الأمة تمكنت من إيجاد مؤسسة لعمليات انتقال السلطة سلمياً ودون فراغ سياسي ودون الوقوع في قضية ولاية العهد لكان ذلك أجدى للأمة وكان فيه تخفيف عن كاهل الدولة وخدمة للأمة وتطور نظمها.

سادساً: كل تلك الأمور كانت مما يمكن وضعه في إطار "المرجعية الإسلامية" في الفترة التي سبقت تغلغل الغرب وامتداد فكره وسياساته ونفوذ ونماذجه في فراغنا الثقافي.

أما اليوم وفي ظل الهيمنة الغربية المطلقة فإن الفكر المؤسسي السائد فكر قد انبثق عن الفلسفة الغربية في صناعة المؤسسات انطلاقاً من المبادئ الرأسمالية وما تقوم عليه من لبرالية وعلمانية وما تعكسه من رؤية للكون والإنسان والحياة والدين والتاريخ، وما تقتضيه الفلسفة الغربية من مؤسسات.

والعلوم الإدارية المعاصرة جزء من العلوم الاجتماعية التي لم يعد بينها وبين العلوم الطبيعية فوارق من حيث خضوعهما معاً لفلسفة العلوم الطبيعية والإسلام قادر بهدي القرآن المجيد على استيعاب أفضل ما لدى الآخرين والتصديق عليه بالرؤية الكلية القرآنية والهيمنة على جوانبه المختلفة وترقيته ووضعه في الإطار السليم الذي يخدم البشرية كافة في تحقيق غايات الحق من الخلق.

وأمتنا المسلمة اليوم بل والعالم كله أحوج ما يكون إلى بعث وإحياء مؤسسات الأمة لا مؤسسات الدولة ولا الحكومة، فمؤسسات الدولة والحكومة من يكرسها ويحميها، فمؤسسات الأمة هي التي تنبثق عنها المؤسسات التي تعرف اليوم بمؤسسات "المجتمع المدني" أو "المجتمع الأهلي" والعالم كله لا المسلمون وحدهم في حاجة إلى إرساء دعائم مؤسسات الأمة التي تستطيع أن توجد التوازن المطلوب في العلاقات المختلفة بين الحكومات والشعوب فتصان الحكومات عن التغول والطغيان واغتيال مؤسسات وإرادات الشعوب وتصان مؤسسات الأمة وتحفظ من أي تطاول أو عدوان يحد من فاعليتها أو يلغي آثارها.

إن ما يقدمه الشعب الأمريكي سنوياً على سبيل المثال للمؤسسات التي تصف نفسها بأنها تقوم بأعمال الخير والإغاثة والتتصير يتجاوز سنوياً 7000 مليار دولار ومع أن بعض هذه الأموال الطائلة تنالها بعض المؤسسات المهمة، ولكن هي أحوج ما تكون إلى الترشيح والحماية والتأكد من إنفاقها في أفضل الأوجه لتؤتي ثماراً طيبة لا ثماراً مرة كشجرة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار. وهناك مبدآن أساسيان تحتاجهما هذه الجهات لتؤتي تلك الأموال الطائلة ثمارها لصالح البشرية، هذان المبدآن هما مبدآن قرآنيان. أولهما "الحكمة": ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 269). والمبدأ الثاني هو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (النساء: 5) وأظن أن هذين المبدئين مبدآن عالميان يتعلق أولهما بالتدبير المالي والاقتصاد ويتعلق الآخر بحفظ المال من السفه والتبذير ووضعه فيما خلقه الله له.

وبوادر الصحو والرغبة في العودة إلى الدين والأصالة فرصة مناسبة للعمل على إحياء مؤسسات الأمة المسلمة وفي مقدمتها:

أولاً: مؤسسة الوقف:

و"مؤسسة الوقف" هذه مؤسسة كان لها الآثار الهامة في المحافظة على حضارة الإسلام وعلى كثير من القيم الإسلامية التي لولاها لما استطاعت تلك القيم أن تستمر وتدوم رغم الأعاصير الشديدة التي برزت في فترات مختلفة من فترات التاريخ الإسلامي. فالوقف قد حافظ على استقلال "مؤسسة العلماء" بل بنائها لتبقى

باعتبارها الشطر الثاني من مكونات "أولي الأمر" الذين هم الأمراء والعلماء، وحين انفصلت أو حدث الانشقاق في مؤسّسة أولي الأمر وصاروا فريقين "أهل سيف" و"أهل قلم" استطاعت "مؤسّسة الوقف" أن تحمي القلم من تهميش السيف لتأخذ مؤسّسة العلماء بعد ذلك دوراً في غاية الأهمية في حماية الأمة ومقوماتها من تغول أهل السيف واستبداد الحكام. وبقي العلماء يقومون بأدوار في غاية الأهمية تكاد توازي أدوار البرلمانات المعاصرة في عملية مراقبة سلطة الحكام وأهل السيف وتسيير المسيرة عند الانحراف وحماية حقوق الأمة وضعفائها خاصة.

و"مؤسّسة الوقف" هي التي حفظت المدارس والتعليم وحالت دون عمليات التجهيل التي كان بعض الطغاة يتمنون أن يدخلوا الأمة فيها، وإذ عجزوا فقد دفعوها إلى درك التقليد، و"مؤسّسة الوقف" لعبت دوراً لا يستهان به في دعم الجهاد ودفع الصائلين والمعتدين عن ديار الإسلام. وحين ندرس جهاد المسلمين ضد التتار والصليبيين فإننا سنجد صفحات مشرقة قد سطرها الوقف والواقفون في حماية الإسلام والمسلمين.

وأما مساهمة الوقف في إبراز الوجه الحضاري للإسلام والمحافظة على الحسّ الحضاري لدى المسلمين وإنماءه فإننا نستطيع أن نجد في حجج الوقف والواقفين في القاهرة وبغداد ودمشق والمغرب روائع في غاية الأهمية في رعاية المرضى وبناء المستشفيات والرفق بالحيوان ورعاية الطبقات الضعيفة مثل العمال والعاملين والعاملات في البيوت والنساء اللواتي يتعرضن للاضطهاد من أزواجهن بل حتى الكلاب والقطط الضالة وجدت لها نصيباً في هذا الوقف⁽¹⁾ ولا ينقضي العجب حين نرى أن غوطة دمشق وهي أجمل وأفضل مكان فيها كانت وقفاً على خيول المجاهدين التي يدركها الكبر، وتعجز عن الخدمة فتترك في غوطة دمشق تأكل من ثمارها وعشبها وشجرها وتشرب من مياهها النقية حتى إذا نفقت تم دفنها بتقدير واحترام نموذجيين خلافاً لما يجري اليوم من قتلها بما يسمى برصاصة الرحمة، ومنذ وضعت الحكومات أيديها على الوقف وتهاونت بالقاعدة الذهبية "شرط الواقف كنص

(1) وقد كتبت المستشرقة "زيغريد هونكه" كتابها الشهير "شمس الله تسطع على الغرب" دونت فيه الكثير من هذه المآثر.

الشارع" فقدت الحضارة الإسلامية ومؤسّسات الأمة أقوى سند لها كان يتمثّل في هذه المؤسسة الهامة. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الخطوة الهامة والجريئة التي نفذتها الكويت في مرحلة التسعينات بتأسيس ما عرف بالصناديق الوقفية التي صارت وعاءاً متميز تتجمع فيه أموال المحسنين وصدقاتهم وتجري لها عمليات إنماء واستثمار لا تغامر برأس المال وبل تنفق عوائده مع بقاء الأصول لتدر ما تحتاجه كل أوجه الخير المعروفة والواقف الحق في إحداث أي تعديلات يراها مادام حياً بما في ذلك سحب الوقف من صندوق وتحويله إلى صندوق آخر، فليت الأصوات ترتفع وتتظافر هيئات الرأي العام لإعادة بناء "مؤسّسة الوقف" في كل ركن من أركان العالم الإسلاميّ وتقديمه نموذجاً يحتذي للأخرين، وجعله كما كان في معزل عن التلاعب من السلطة أو الطامعين وجعله رافداً من روافد بناء مؤسّسات الأمة.

ثانياً: مؤسّسة أهل الحل والعقد:

تمثل أهل الحل والعقد في صدر الإسلام بذوي الحكمة والخبرة من كبار الصحابة الذين يستطيعون أن يقدموا الرأي والمشورة والنصيحة للخلفاء ويعينوهم على حسن التخطيط والتنظيم والتنفيذ لكل ما يتعلق بمصالح الأمة. وكان أولئك أناساً معروفين يعرفهم عامة الناس وخاصتهم بالخبرة وحسن الرأي فسرعان ما يتقبلونهم أو يرشحونهم ليكونوا بين "أهل الحل والعقد" الذين طور الفكر الأصولي مهمتهم ليصبحوا "أهل الإجماع" وكان "أهل الحل والعقد" يؤدون أدواراً قد تشتمل على مثل الأدوار التي تنهض البرلمانات ومجالس الشيوخ المعاصرة بل وتزيد حيث لا يقطع الخليفة المسئول أمراً دونها. وإذا كانت الظروف التي كانت زمن الصدر الأول تسمح بأن يتكون أهل الحل والعقد بمقتضى الأعراف فإن اقتباس بعض الوسائل والإجراءات الحديثة مثل الترشيح والانتخاب والتصويت وما إلى ذلك من أمور مهمة يمكن اقتباسها بعد تجريدها من بعض السلبيّات المعروفة وإدراجها في إطار القيم الإسلاميّة.

ويمكن أن تتكون مجالس "أهل الحل والعقد" اليوم من العلماء والخبراء في مختلف التخصصات والجوانب التي تهتم الأمة يضاف إليهم أصحاب التجارب الناجحة سواءً في مجالات حرة أو وظيفيّة ليتكون من هؤلاء مجالس تشارك

الحاكمين في عمليّات التخطيط والترشيد وبناء الاستراتيجيّات اللازمة وكيفية مواجهة الأخطار من جهل ومرض وجوع وأعداء وما إلى ذلك وإنقاذ أصحاب السلطة من براثن الفرديّة والاستبداد والطغيان والوقوع في أخطاء إستراتيجيّة قد تكون قاتلة للأمة كما حدث في ظل التصرفات الديكتاتورية في كثير من الأقطار الإسلاميّة. ويمكن أنذاك أن يقوم الفقهاء والقانونيون بتقنين هذه الأمور من صلاحيات وواجبات وحقوق وما إلى ذلك وفقاً لمقاصد الشريعة وأهدافها. ويمكن الجمع بين مزايا الشورى الإسلاميّة التي تقوم على البحث عن الصواب وما يغلب على الظن أنّه الحق ومزايا التصويت الديمقراطيّ فلا تكون للعدد القيمة المطلقة بحيث يمكن أن يعود بالنقض على ما هو صواب أو حق، ولا تعطى الفرصة لمن يدعي القدرة على احتكار الحقيقة أو الوصول إليها دون الآخرين وهذه المؤسسة يمكن أن تكون وعاءاً يضم كل كفاءات الأمة وطاقاتها الخيرة المؤهلة. لاشك أن هناك مؤسّسات أخرى للتعليم وللتربية وللتكافل الاجتماعي وغير ذلك من مصالح الأمة قد تحتاج لبورتها وبيان أهميّتها إلى دراسات متخصصة لكننا أردنا فقط الإشارة إلى بعض ما عندنا لعنا نستعيد ثقنا بديننا وبإمكاناتنا الحضارية وبقدرتنا على بناء "مؤسّسات الأمة" بشكل يحقق أهدافها، ويصون وحدتها، ويكفل تضامنها ويؤدي إلى اتصافها بما هيأها الله للاتصاف به من شهادة وخيريّة ووسطيّة. أملنا كبير أن يكون موسمنا الثقافي لهذا العام قادراً على وضع لبنة هامة في أس البناء المؤسّسي الإسلامي لأمتنا، وأن يكون خطوة في طريق الألف ميل لبناء الفكر المؤسّسي الإسلامي الذي يحفظ للأمة كيانها ويعيد الارتباط بينها وبين مرجعيّتها الإسلاميّة والله الموفق؛ ويحقق أهدافها في إطار متماسك متكامل من قيم التوحيد والتزكية والعمران.

والله أعلم بالصواب